فيصل درّاج

دفاعاً عن الفكر التنويري العربي

فكر التنوير بين النقد والتزوير

مهما يكن النصّ ذا استقلال ذاتيّ، فإنّ السياق يظلّ جزءاً منه، يعيّن الأفكار، ويُملي الأسلوب في لحظة معينة، ويحدّد أشكال القراءة في لحظة تالية. وللسياق أحواله: فقد يعطي كاتباً مسؤولاً وقارئاً نجيباً في طورٍ منه، وقد ينكفئ على وجهه في طورٍ آخر، فيذوي الكاتبُ المسؤولُ ويتعثّر القارئ في ارتباك لا نهاية له. والنص العربي التنويري يقبل، كما غيره، بجدل النصّ والسياق؛ ولأنه كذلك، فإنّ وضعه اليوم مختلف عن الوضع الأول الذي ولد فيه. فبعد أن كان يحيل على فكر جديد يحاور مجتمعاً جديداً محتملاً، تحوّل إلى «مادة فكرية» لا أسوار لها، يعود البعضُ إليها بحثاً عن معرفة، ويعود إليها الكثير من أجل أغراضٍ مختلفة لا علاقة لها دائماً بالفكر والمعرفة.

وُلد الفكرُ التنويريُّ العربي في النصف الثاني من القرن الماضي، وتطوّر في بداية هذا القرن كمشروع يرى في المجتمع موضوعاً قابلاً للتحويل، ويرى في الفكر أداةً لهذا التحويل، أي يرى في النخبة المثقفة طليعةَ الإصلاح الاجتماعي وصوتاً داعياً له. ولم يكن هذا الفكر يرى في «النخبة المسؤولة» مَرْتَبةً اجتماعية توزِّع البشرَ على مقامات متفاوتة، بل كان يشتقّها من مسؤولية المثقف الأخلاقية، حيث الثقافة لا تنفصل عن ارتقاء الإنسان ولا تنعزل عنه. فالقول بالتنوير قول يرى في الإنسان جذراً لذاته، يحرّره من السلب والخضوع، ويؤكّده كياناً طليقاً قادراً على التفكير والمحاكمة وعلى اختيار شكل الحكم الذي يلتقي به. وقول كهذا ينطلق من الإنسان ويعود إليه، ويرى في تساوي البشر والعقول البشرية بداهةً أولى. وهذه البداهة، وقوامها المساواة، تنقض التعسّف والظلم وكلّ ما يحيل على تفاوت البشر، سواء مسّ الأمرُ مجتمعاً محدداً، أو تعلّق بمجتمعات مختلفة ذات حدود مختلفة.

وقد يكون للفكر التنويري أوهامه، وهو أمر منطقي. غير أنّ وهمه النبيل، إنْ صح القول، ظلّ لصيقاً بمقدّمات إنسانية واضحة التحديد، إذ على الثقافة إخبارُ البشر بمقدراتهم وبحقوقهم المتساوية، وعلى المثقفين بناءُ مجتمع يحقق إنسانيتهم. وفي الحالات جميعها، فقد تعامل المثقف التنويري مع الثقافة كمشروع جماعي، وأبصر في المشروع الثقافي الجماعي مشروعاً سياسياً، ورأى في المشروعين معاً مشروعاً وطنياً. وبهذا المعنى، فإنّ وطنية الفكر التنويري تقوم في استنارته؛ ذلك أنه سعى الى مدرسة حديثة تحرر العقول، وإلى وعي جديد يميّز بين الوطن والسلطان، وإلى مجتمع جديد يحتفل بالمواطنة ويجعل من «الرعيّة» شأناً من شؤون الماضي.

بدأ الفكر التنويري بالكلّ وانفتح على الكل، فأكّد المثقفَ نقيضاً لكاتب السلطان، والحكمَ الديمقراطيَّ نقيضاً لسلطة الكهنوت المستبدة، والانتماءَ الوطنيَّ بديلاً عن اللواذ بالمراجع الفئوية الضيقة. وهذا ما جعله منفتحاً على المستقبل، وبعيداً عن الصيغ السكونية والجاهزة، وفي منأًى عن يقين مريض يفضي إلى تهافت المعرفة وتفكك الوطن. ولعلّ تاريخية هذا الفكر، أي انفتاحَهُ على ما يستجدّ في الحياة، هو الذي جعله يتكوّن وينتسج في نقده للمسيطِر وفي التصدي له. ولم يكن المسيطِرُ لديه، وعلى نقيض الفكر التلفيقي الراهن، يقوم في مكان ولامكان في آن، بل كان يراه في جملة العناصر المتآزرة التي تُنتج سلطةً سياسية تقيّد الشعب وهي تقوده، وتهزمه وهي تستنهضه، وتَنْهَبه وهي تحرسه، وتدمّر محاكمته وهي تعلّمه القراءة والكتابة. فلا مكان لسديمٍ يُدعى بـ «العقل العربي»، ولا موضع لبلاغةٍ فارغة تحدّث عن «روح الأمة»، ولا مجال لثرثرة جوفاء تتحدث عن «قواعد المعرفة»، كما لو كان الاختصاصُ الفلسفي المدرسي أعلى شأناً من قضايا الوطن والإنسان والمجتمع.

غير أنّ الشكل الذي يتعامل به بعضُ المثقفين العرب اليوم مع الفكر التنويري لا يعبّر عن هشاشة المشروع التنويري العربي وهزيمته، بل يعبّر، أوّلَ ما يعبّر، عن هشاشة الثقافة العربية القائمة وعن هزيمة المثقفين الذي يحوّلون الموروثَ الثقافي سلعةً ثقافيةً زهيدةً هي، في التحديد